العرب
الجمعة 2021/02/26
السنة 43 العدد 11983

إسرائيل تتوعّد برد من العيار الثقيل إذا تجاوز حزب الله ألف صاروخ دقيق

الجيش الإسرائيلي: صواريخ حزب الله ثاني أكبر تهديد بعد نووي إيران

المدنيون من يدفعون الثمن

لا تخفي الأوساط العسكرية في إسرائيل قلقها من جهود حزب الله اللبناني لتعزيز ترسانته من الأسلحة الدقيقة، التي تعتبرها ثاني أكبر تهديد لأمن إسرائيل بعد النووي الإيراني، وهذا ما يدفعها إلى ضرورة رسم خطوط حمراء كتحذير للحزب من مغبة اللعب بالنار.

بيروت - هدد الجيش الإسرائيلي حزب الله اللبناني، بقرار من "العيار الثقيل" في حال تجاوز الحدّ المسموح من عدد الصواريخ الدقيقة التي بحوزته، وهي ألف صاروخ.

ونقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" الخميس، عن قائد لواء أساليب القتال في الجيش الإسرائيلي عيران نيف، قوله "إذا تجاوز حزب الله سقف كمية أو نوعية من السلاح الدقيق، فسنطالب بالعمل ضده. وهذا قرار من العيار الثقيل، ولكن لن نتمكن من التهرب منه".

اللواء تمير هايمن

يملك حزب الله الآن بضع عشرات من الصواريخ الدقيقة

وأجرت إسرائيل مؤخرا مناورتين عسكريتين تحاكيان قتالا مع حزب الله، ما يشي بأن تل أبيب تضع في حسبانها سيناريو توجيه ضربة لمخازن صواريخ الحزب، الذي سبق وأشارت إلى أنها موجودة ضمن مناطق مأهولة. واعتبر نيف أن صواريخ حزب الله ثاني أكبر تهديد لأمن إسرائيل بعد التهديد النووي الإيراني، وأضاف "هذا هو الحدث الذي تجري حوله تقييمات للوضع، وهذا هو السيناريو في التدريبات، وكل شيء موجه إلى هناك، وفي هذه الأثناء نحاول العمل بطرق مبتكرة أخرى، والتي لا تسمح لهم بالوصول إلى هناك".

ونجح حزب الله المدعوم من إيران خلال السنوات الأخيرة في تعزيز ترسانته العسكرية، ليضم العشرات من الصواريخ القادرة على الوصول وضرب أهداف حيوية داخل إسرائيل، وفق تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية.

ونقلت "يسرائيل هيوم" عن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان" اللواء تمير هايمن، أن حزب الله يملك حاليا "بضع عشرات" من المقذوفات والصواريخ الدقيقة.

ولفتت الصحيفة، إلى وجود قلق في الأوساط السياسية والأمنية في إسرائيل من جهود حزب الله للتزود بكميات أكبر من الأسلحة الدقيقة، "من أجل استهداف أهداف نوعية في الحرب القادمة، مثل قواعد سلاح الجو، ومنشآت بنية تحتية وطاقة ومؤسسات الحكم".

وأضافت أن الجيش الإسرائيلي استثمر جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة من أجل منع تزود حزب الله بصواريخ ومقذوفات دقيقة، وأن "قسما كبيرا من الهجمات المنسوبة لسلاح الجو في سوريا، وُجه من أجل إحباط أو تشويش تهريب أسلحة دقيقة إلى لبنان".

واستغل حزب الله الحرب المركبة الدائرة في سوريا منذ العام 2012 لدعم ترسانته العسكرية بصواريخ دقيقة الهدف، وقد حاولت إسرائيل منذ العام 2014 إعاقته من خلال شن المئات من الضربات الجوية، على قواعد ومخازن وقوافل أسلحة للحزب وإيران في أنحاء سوريا.

وأوضحت الصحيفة أنه "في إطار جهودهما للالتفاف على الهجمات الإسرائيلية، انتقلت إيران وحزب الله من محاولات لتهريب صواريخ ومقذوفات إلى لبنان إلى تهريب أجهزة تحسين الدقة"، التي "تشمل كمبيوترا صغيرا وجهاز 'جي.بي.أس' وأجنحة صغيرة لتوجيه الصاروخ، وبعمل بسيط نسبيا بالإمكان تحويل مقذوفات بشكل أكثر دقة".

وقالت الصحيفة إن "إسرائيل لم تشن أبدا حربا مانعة ضد تسلح دولة ومنظمات معادية، باستثناء التسلح بسلاح نووي".

وأضافت أن "مسؤولين رفيعي المستوى يعتقدون أن على إسرائيل أن تبلور لنفسها خطوطا حمراء واضحة بكل ما يتعلق بمشروع دقة الصواريخ في حزب الله، لأن الحديث يدور عن تهديد تقليدي قد يصل إلى أحجام غير مسبوقة. وذكر المسؤولون كميات 500 – 1000 صاروخ دقيق كسقف أعلى يلزم إسرائيل بالعمل".

ونقلت "يسرائيل هيوم" عن رئيس شعبة "أمان" السابق عاموس يدلين، قوله إنه "يجب دراسة وتعريف التوقيت الصحيح لعملية ضد مشروع الدقة، من خلال الإدراك أنه قد يقود إلى تصعيد واسع النطاق"، وإن "وجود المئات من الصواريخ الدقيقة بأيدي المحور الإيراني، وخاصة بأيدي حزب الله.. هو تهديد إستراتيجي لا يمكن السماح بتطوره".

وأضاف يدلين "إذا سارع حزب الله في تعظيم قوته، فإن ذلك سيتطلب من إسرائيل دراسة توجيه ضربة مانعة من أجل منع هذه القدرة عنه". وأضافت الصحيفة أن "جهات أخرى تعتقد أنه يحظر على إسرائيل المبادرة بخطوة كهذه، تقود بشكل مؤكد إلى حرب"، لكن يتعين عليها أن تدرس "استغلال فرصة" تصعيد موضعي عند الحدود الشمالية من أجل استهداف هذه القدرة لدى حزب الله أيضا.

ويرى مراقبون أن إسرائيل قد تقدم على توجيه ضربات دقيقة لمخازن الأسلحة للحزب، لكن لا يبدو أنها اتخذت قرارها في هذا الشأن، لاسيما وأن الأوضاع الإقليمية والدولية في علاقة بما يدور حول الملف النووي الإيراني لا تخدمها، لجهة أن مثل هذه الخطوة قد تفهم من قبل الإدارة الأميركية على أنها محاولة لخلط الأوراق.

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، حذر في وقت سابق من أنه "إذا تحولت تهديدات حزب الله إلى أفعال، فإن النتيجة ستكون مؤلمة للحزب اللبناني وقيادته وللأسف لمواطني لبنان أيضا، الذين يستخدمهم حزب الله كدروع بشرية عندما يخبئ تحت بيوتهم مخزون أسلحة وصواريخ".

وأضاف غانتس "سنستمر في تعزيز بلدات خط المواجهة وهذه المنطقة الجميلة من البلاد، وسنمنح أولوية لتحصين الشمال الذي يشكل جزءا من قوتنا مقابل أعدائنا".

وجاء تهديد غانتس على إثر خطاب للأمين العام لحزب الله وجه فيه رسالة إلى رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي، بمناسبة "الذكرى السنوية للقادة الشهداء"، قائلا "إن الحزب لا يبحث عن مواجهة ولا عن حرب ولكن إن فرضت إسرائيل الحرب سيخوضها". وأضاف نصرالله "إن قصفتم مدينة سنقصف مدينة، وإن قصفتم قرى سنقصف المستوطنات".

إقرار وزير الصحة بمنح النواب لقاح كورونا كمكافأة يؤجج غضب اللبنانيين

بيروت - أجج وزير الصحة اللبناني غضب اللبنانيين الذين لا يزالون تحت وقع صدمة تطعيم نواب ومسؤولين ضد فايروس كورونا، فيما لا تزال شرائح مجتمعية وقطاعات مهنية لها الأولوية في طابور الانتظار.

وقال وزير الصحة حمد حسن، إنه سمح لنواب البرلمان بالحصول على جرعات من لقاح مضاد لمرض كوفيد – 19 على سبيل الشكر لإقرارهم قانونا للطوارئ، ووصف الغضب الذي أثاره تخطي الساسة لترتيب تلقي اللقاح بأنه رد فعل مبالغ فيه.

وقال حسن المعروف بقربه من حزب الله للتلفزيون الرسمي مساء الأربعاء، إن الخطوة جاءت بناء على "قرار سيادي" منه لتوجيه الشكر لنواب البرلمان على إقرار القانون، الذي ساعد في توقيع الاتفاق مع فايزر/بيونتيك للحصول على اللقاح.

وزادت تصريحات الوزير وتعليقات ساسة آخرين من الغضب في لبنان، حيث أدى استشراء الفساد والهدر الحكومي على مدى عقود إلى انهيار مالي.

وكتب المحامي نزار صاغية على تويتر يقول "سيد حمد ما تسميه قرارا سياديا هو بالواقع صرف نفوذ واستغلال للسلطة تصل عقوبتهما إلى ثلاث سنوات. بس هيك. وطبعا أنت لن تتذرع بالحصانة مثل الخليل (الوزير السابق علي حسن الخليل) وزعيتر (الوزير غازي زعيتر) لأنه يفترض أنك تؤمن بالثواب والعقاب".

وقال إيلي فرزلي نائب رئيس البرلمان البالغ من العمر 71 عاما مما لا يجعله من الفئة الأولى التي تستحق التطعيم، إنه تلقى اللقاح وخرج غاضبا من برنامجين تلفزيونيين مساء الأربعاء، بعد أن صاح منتقدا ساروج كومار جا المدير الإقليمي للبنك الدولي.

ووصف فرزلي جا، في بث تلفزيوني على الهواء انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي مع تعليقات مثل "الأثر الجانبي للقاح"، بأنه كاذب ومنافق ويجب ألا يُسمح له بالبقاء في لبنان.

وفي مؤتمر صحافي سابق، تحدث فرزلي عن جا، وهو مواطن هندي، ونعته "السيد فروج" بدلا من ساروج اسمه الأول. ولم يرد البنك الدولي على الفور على طلب التعليق.

وكان البنك الدولي هدد الأربعاء، على لسان مديره الإقليمي، بتعليق تمويله البالغ الملايين من الدولارات لحملة التطعيم للوقاية من مرض كوفيد – 19 في لبنان. وذلك بسبب عدم التزام السياسيين بالنظام.

ويراقب البنك الدولي حملة التطعيم لضمان وصول الجرعات الأولى للعاملين في القطاع الطبي وكبار السن.

ويسجل عدد الإصابات بفايروس كورونا في لبنان ارتفاعا قياسيا منذ بداية يناير الماضي، في ظل عجز القطاع الصحي والاستشفائي عن استيعاب المصابين. كما سجل عدد الوفيات ارتفاعا قياسيا.

خطوات سودانية بطيئة لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية

الخرطوم - أعادت أحداث العنف التي وقعت في عدد من الولايات السودانية الحديث هذه الأيام عن ضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وسط ضغوط يمارسها تحالف قوى الحرية والتغيير على مجلس السيادة الانتقالي، تطالب بسرعة إجازة قانون تشكيل جهاز الأمن الداخلي، ومهمته التعامل مع العناصر المحسوبة على الحركة الإسلامية التي تسعى إلى إثارة القلاقل الأمنية في البلاد.

واتهم عدد من الولاة المدنيين عناصر للشرطة ينتمون إلى نظام عمر البشير، بالمساهمة في إشعال أعمال السرقة والنهب التي طالت عددا من الولايات.

وطالب والي ولاية الجزيرة عبدالله إدريس الكتين، بضرورة استبعاد عناصر للشرطة تابعة للنظام السابق، وكان لها دور في تسهيل عمليات السلب والنهب.

وقام رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، الاثنين، بزيارة هي الأولى من نوعها منذ توليه منصبه لوزارة الداخلية، والتقى خلالها بعدد من قيادات وعناصر الأجهزة الأمنية.

ويقول مراقبون إن هذه الخطوة تشكل بداية لاتخاذ قرارات مرتبطة بإعادة تشكيل بعض القطاعات الأمنية، وتقديم الدعم اللازم لقوات الشرطة التي ستتحمل أعباء إضافية خلال الفترة المقبلة مع إقدام الحكومة على اتخاذ قرارات صعبة، بدأتها بإعادة تعويم الجنيه.

وعقد عضو مجلس السيادة السوداني الفريق أول ركن شمس الدين كباشي، ووزير شؤون مجلس الوزراء، خالد عمر يوسف اجتماعات منفصلة مع وزير الداخلية الفريق عزالدين الشيخ قبل أيام، تطرقت إلى توفير كافة احتياجات ومستلزمات قوات الشرطة ومعالجة قضايا الأجهزة الأمنية، بما يمكنها من أداء واجبها الوطني تجاه المواطنين، والمحافظة على أمنهم واستقرارهم.

وتواجه السلطة الانتقالية صعوبات عديدة في طريقها لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية التي تحمل صبغة سياسية فرضها عليها نظام البشير. ولم تتمكن القوى الثورية من تحقيق رؤيتها بشأن إحداث هيكلة شاملة لجميع الأجهزة، واقتصر الأمر على إصدار قرارات الإحالة للمعاش وتغيير عدد من القيادات.

وأقرت الحكومة تكوين جهاز أمن داخلي عقب محاولة اغتيال حمدوك في مارس الماضي، غير أنه لم ير النور حتى الآن، على إثر خلافات حول تبعيته لمدير قوات الشرطة الذي كانت لديه الكلمة العليا على مستوى الأجهزة الأمنية في أثناء عهد البشير، أو لوزير الداخلية الذي لديه مهام تنفيذية أكبر الآن.

وأكدت قوى الحرية والتغيير أن قانون تشكيل جهاز الأمن الداخلي من المقرر إجازته خلال الاجتماع المقبل بين المجلس المركزي لها، والحكومة ومجلس السيادة، وهناك توافق بين المكونين المدني والعسكري على تشكيله لمواجهة عمليات تهريب العناصر الإرهابية عبر حدود ولايات دارفور الشاسعة، وتكون أدواره معلوماتية وأمنية عبر التنسيق مع القوات العسكرية في ولايات الهامش.

وكشفت مصادر أمنية لـ"العرب"، عن مخاوف من تكرار الاحتجاجات المسلحة التي وقعت في الخرطوم قبل نحو عام ، على خلفية قرارات إعادة هيكلة جهاز المخابرات العامة، ما يجعل عملية إعادة الهيكلة تسير بوتيرة بطيئة.

وأوضحت المصادر ذاتها، أن الأشهر الماضية شهدت العديد من القرارات في قطاعات أمنية مختلفة، وجرى استبعاد المئات من العناصر، وتمت إحالتها على التقاعد بعد ثبات عملها لصالح النظام السابق.

وثمة رغبة حكومية في أن تسير عملية إعادة هيكلة قوات الجيش والعناصر المسلحة بالتوازي مع هيكلة الأجهزة الأمنية، على فترات زمنية متباعدة، لتلافي حدوث فراغ أمني قد تستغله قوى معادية.

وقرر حمدوك تعيين فريق شرطة خالد مهدي إبراهيم، مديرا لقوات الشرطة السودانية، خلفا للفريق شرطة عزالدين الشيخ، الذي عُين مؤخرا وزيرا للداخلية، وكان له دور مهم في تمرير عدد من قرارات الإقالة لمسؤولين أمنيين، كذلك فصل المئات من طلاب كلية الشرطة ثبت انتماؤهم سياسيا للحركة الإسلامية.

وأكد القيادي بقوى الحرية والتغيير، إبراهيم الأمين، أن حال الأجهزة الأمنية كحال باقي مؤسسات الدولة، بحاجة إلى إعادة هيكلة سريعة لمجابهة المخاطر المحيطة بالسودان.

وأضاف لـ«العرب»، أن هيمنة أنصار البشير على الأجهزة يُعقّد إعادة الهيكلة، والمطلوب بناء فلسفة جديدة لمفهوم الأمن لا ترتبط فقط بالجوانب العسكرية المباشرة، والتي بمقتضاها تكون هناك قناعة لدى عناصر تلك الأجهزة بتأمين المواطن وليس النظام.

وشدد الأمين، وهو أحد الشخصيات التي شاركت في وفد قوى الحرية والتغيير الذي تفاوض مع المجلس العسكري لإعادة هيكلة الشرطة، على أن هناك توافقا ليكون الإصلاح مسؤولية الشق العسكري بمجلس السيادة، ويصبح الأمر بعيداً عن التوجهات الحزبية.

إبراهيم الأمين

المطلوب بناء فلسفة جديدة لمفهوم الأمن الوطني

وتكمن الأزمة الأكبر في ملف إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في جهاز المخابرات العامة، وتستهدف السلطة الانتقالية تحويله إلى جهاز مدني يختص بالمعلومات بدلا من كونه جهازا اختص بحماية نظام البشير، وهناك أكثر من 10 آلاف عنصر في هيئة العمليات التابعة للجهاز لم تجر إعادة هيكلة أدوارهم ودمجهم في المنظومة الأمنية.

وتمارس الحركات المسلحة ضغوطا حثيثة لإعادة هيكلة جهاز المخابرات، وسط خلافات سابقة نشبت بين قادة تلك الحركات وعناصر تلك الأجهزة، ومتوقع أن يسهم حضور الجبهة الثورية على رأس هياكل السلطة الحاكمة في تحريك هذا الملف قريبا.

وتوقع المحلل السياسي محمد شناوي، أن يكون حضور قوات عدد من الحركات المسلحة في الخرطوم بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية والعسكرية، مقدمة للانخراط بشكل مباشر في تنفيذ ملف الترتيبات الأمنية وإعادة الهيكلة.

ووصلت إلى الخرطوم مؤخرا قوات تتبع حركة تحرير السودان، وهو جناح مني أركو مناوي بكامل عتاده الحربي، قبيل بدء تنفيذ الترتيبات الأمنية غير أن وجودها أثار حفيظة العديد من القوى السياسية.

وأوضح شناوي لـ"العرب"، أن الرغبة الحثيثة لدى الحركات المسلحة في دمج عناصرها بالأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية، إضافة إلى الدعم الدولي الذي يلقاه السودان لإنزال اتفاق جوبا، يسهم في تخطي العقبات التي تواجه السلطة الانتقالية.

إصلاح الجهاز الأمني أولوية